القدرة المعلوماتية للدولة: دراسة نظرية مع الإشارة للحالة المصرية

د. أحمد الشورى أبوزيد *

ملخص

سعت هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل الرئيسي: ما هي القدرة المعلوماتية للدولة وأدواتها ومؤشراتها وأهميتها؟ وكيف يمكن أن ينعكس تعزيز القدرة المعلوماتية للدولة على تحسن قدرتها؟ كما سعت الدراسة لمحاولة تفسير أسباب تحسن أداء الدولة المصرية وفقًا لعدد من المؤشرات العالمية التي تعكس تحسن في قدرة الدولة، حيث عزت الدراسة أن أحد الأسباب التي قد تساهم في تعزيز قدرة الدولة هي جهود الدولة المصرية نحو تدشين وتعزيز قدرتها المعلوماتية باعتبارها أحد الأسس العامة لقدرات الدولة، دون إغفال وجود عوامل وتفسيرات أخرى. حيث باتت القدرة المعلوماتية أحد الموارد الأساسية التي تمكن الدولة من زيادة قدرتها وتمكنها من تنفيذ سياساتها. حيث تسهم تلك القدرة في جعل المجتمع أكثر وضوحًا ومقروءًا بالنسبة للدولة، فمن خلال اتساع معرفة الدولة عن مواطنيها وأنشطتهم عبر تدشين بنية معلوماتية محدثة ومؤمنة، تمكن تلك القدرة الدولة من الكشف عن الاحتيال وبالأخص حل مشكلة الراكب المجاني، وترشيد الموارد وتوفير السلع والخدمات العامة وتعزيز قدرتها على التغلغل في المجتمع مما يعزز تواجد الدولة.

الكلمات المفتاحية: التنمية السياسية– قدرة الدولة–القدرة المعلوماتية للدولة– التحول الرقمي –جمهورية مصر العربية

The State's Information Capacity: A Theoretical Study by Highlighting the Egyptian Case

Abstract

This study aims to identify the nature of the state's information capacity as it seeks to answer the central question: What are the state's information capacity, tools, and importance? Also, the study aims to explain the reasons for the improvement in the performance of the Egyptian state per some global indicators that reflect an improvement in the state's capacity. The study concludes that the Egyptian efforts to

* المدرس بقسم العلوم السياسية والإدارة العامة – كلية التجارة– جامعة أسيوط

improve the informational capacity can be one of the crucial that explain this improvement of state capacity. The informational capacity contributes to making the society more legible for the state through the depth of the state's knowledge about its citizens and their activities through the inauguration of an updated, tight and secure information structure. This capacity enables the state to detect fraud, especially by solving the problem of free riders, rationalizing resources and providing public goods and services, and strengthening its ability to penetrate society, enhancing the state's presence which contributes to determining who gets what how, and when.

Keywords: Political Development-State Capacity-The State's Information Capacity Digital Transformation-Arab Republic of Egypt

مقدمة

خلال العقود الأخيرة بدأت العديد من أدبيات العلوم السياسية في إعادة تسليط الضوء على مفهوم "قدرة الدولة"، والذي يعد من المفاهيم الهامة في حقل العلوم السياسية بصفة عام والتنمية السياسية بصفة خاصة. فتم ربط التباين في أداء الدول سواء على مستوى جودة الحكم، وتحسن مستوى التنمية الاقتصادية، وكبح العنف وتحقيق الاستقرار السياسي، ومدى توفير السلع والخدمات العامة، ومدى تغلغل الدولة في المجتمع، ومحاولات السيطرة على الفساد وغير ذلك من أشكال النشاط غير المشروع بمدى قدرة الدولة. أسهم هذا في ازياد الإهتمام العلمي بأسس ومرتكزت وأنواع وأبعاد قدرة الدولة (Besley& Persson, 2010., Cingolani, 2013., Andersen et al., .2014., Acemoglu et al., 2015)

وهو يمثل تغير في الرؤى والإتجاهات في الكثير من الأدبيات والأطروحات الغربية التي كانت تنظر إلى الدولة من منظور سلبي. وقد عبر فوكوياما عن تلك الظاهرة في مقال له معنون ب: "الغياب الغريب للدولة في العلوم السياسية " "The Strange Absence of the State in Political Science" عام 2012، حيث لاحظ فوكوياما(Fukayma, 2012) حرص العديد من علماء السياسة الغربيين على إجراء أبحاث حول قضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي، وفي نفس الوقت عدم التركيز على الطريقة التي تمارس الدولة من خلالها سلطاتها الفعلية عبر السلطة التنفيذية وأجهزتها البيروقراطية. ويعزى فوكوياما هذا العزوف إلى "السمعة المفترسة" للدول"the predatory reputation of states " أو التركيز على الوجه الشرير للدولة بين علماء

الاقتصاد السياسي والتى دفعتهم نحو إجراء بحوث ودراسات تقلص من دور الدولة بهدف إطلاق العنان للقطاع الخاص.

هذا الطرح لم يكن جديد، فقد سبقه محاولة في ثمانينات القرن الماضي محاولة غردت خارج السرب من قبل بيتز إيفانز، وديتريتش ريشمير، وثيدا سكوتبول(Evans et al., 1985) لما قدموه من أطروحة في كتابهم المتفرد (عودة الدولة/استعادة الدولة) "Bringing the State Back" الصادر عام 1985. كان الدافع وراء هذا الكتاب، وفقا لما طرحته سكوتبول في أحد فصوله، طرح حجج متمركزة حول الدولة، ومحاولتها إظهار أن الدولة مهمة بالنسبة للنواتج المجتمعية الرئيسية مثل التنمية السياسية، والاقتصادية، والسياسات العامة (Skocpol, 1985). واستكمالاً لإهتمام فوكوياما بتعظيم دور الدولة، فقد أكد في كتابه المعنون: (بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين) "State building: governance and world order in the Twenty-First Century" على أن أهمية بناء الدولة وليس تحجيم دورها بات القضية الأهم في القرن الحادى والعشرون، كون الدول الفاشلة باتت تمثل تهديداً للأمن العالمي (Fukuyama,2004). واستكمل تأكيده على هذا الأمر في مقدمة كتابه (النظام السياسي والتحلل السياسي) Political Order and Political Decay كمحاولة لتفسير سبب اضمحلال وانهيار دول وبقاء دول أخرى مستشهداً بأحداث الإنتفاضات العربية 2011-2013 (Fukuyama,2014). توافق هذا الإهتمام النظرى مع تعرض الدولة لعدة تهديدات وتحديات مثل الأزمات المالية العالمية (1997 و 2008) (Yoon, 2009) ، (Brown,2022)محاربة الأرهاب (Sobek, 2010)، وسلسة من موجات الإنتفاضات الشعبية وما تلاها من انهيار وفشل لعدد من الدول ودخول بعضها في أتون الحرب الأهلية، ومؤخراً مواجهة جائحة كورونا (Luciana,2022). حيث تمثل تلك الجائحة التهديد الأكبر لوجود الدولة واختبار حقيقي لقدرتها Yen (et.al,2022). تلك الظروف دفعت عدد من الباحثين إلى محاولة إعادة تأطير والنظر في مفهوم قدرة الدولة والذي لم يعد يقتصر على المفهوم التقليدى للدولة " احتكار الاستخدام الشرعي للعنف"، "monopoly on the legitimate use of physical force" الذي يرتكز على "القدرة القسرية"(Weber,1965)، ولكن بات من الضرورة طرح بعد أخر لقدرة الدولة يتناسب مع التغيرات والتحديات الحديثة Kanat & (Oskenbayev,2020).

وفي الأونة الأخيرة باتت البيانات والمعلومات تمثل "نفط العصر الرقمي"(Economist,2017) . وأصبح العالم الآن مدفوعًا بالبيانات، حيث تعتمد الحكومات والمجتمعات المدنية والمؤسسات والشركات على البيانات والمعلومات لاتخاذ قرارات مستنيرة. ومن ثم تم طرح مفهوم "القدرة المعلوماتية للدولة" "الوضوح" "**legibility**" وهو يعنى اتساع وعمق معرفة الدولة عن مواطنيها وأنشطتهم (Lee& Zhan, 2016). حيث تمكن تلك القدرة الدولة من مكافحة الفساد و كشف الاحتيال وبالأخص حل مشكلة الراكب المجاني* ، وترشيد الموارد وتوفير السلع والخدمات. وبالتالي يمكن النظر إلى القدرة المعلوماتية على أنها تمثل جوهر علم السياسة " من يحصل على ماذا وكيف ومتي (Lasswell,1936)

ومن ناحية أخرى، لاحظ الباحث تحسن أداء الدولة المصرية وفقًا لعدد من المؤشرات العالمية والذي يعبر عن تحسن قدرة الدولة (المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة،2021). ولابد الأخذ في الاعتبار ليس بما تحققه الدولة فى المطلق من تحسن ولكن بمقارنته بالدول الأخرى أو تحسن في الترتيب عبر فترات زمنية متتابعة. فقد شهدت مصر تحسنًا ملحوظاً في قيمة مؤشر فاعلية الحكومة **Government Effectiveness**،* حيث حصلت مصر على مرتبة مئوية تبلغ 42.79 في عام 2020 مقارنة بقيم 36.54 ، 30.77 ، 29.33 في أعوام 2017 ،2018 ، 2019على التوالي (WGI,2020). كما حدث تحسن أيضًا في نتائج مسح الحوكمة الالكترونية* **E-Government Survey** الصادر عن إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، فقد حققت مصر المركز 111 من أصل 193 دولة في عام 2020؛ وبذلك تقدمت ثلاث مراتب عن الأعوام السابقة(UN E-Government Survey,2020). وأشار التقرير إلى جهود مصر الملموسة لتحسين الخدمات الإلكترونية، علاوة على إستراتيجية 2030 لتكنولوجيا المعلومات

* "الراكب المجاني: هو الذي يستفيد من الحصول على خدمات أو سلع أو موارد، بشكل يصبح واقعياً استبعاده من الاستفادة منها، وفي نفس الوقت لا يشارك أو يتحمل تكلفة حصوله على تلك الخدمة أو السلعة، أو يستهلك أكثر من نصيبه العادل أو المسموح به من تلك السلع والخدمات والموارد العامة."

* "فاعلية الحكومة: يقيس الآراء والتصورات المختلفة في دولة ما حول مدى جودة الخدمات الحكومية، وجودة الخدمة المدنية أو استقلاليتها بعيداً عن الضغوط السياسية، وجودة عملية صياغة وتنفيذ السياسات العامة، ومصداقية الحكومة في التزاماتها بتلك السياسات."

* "يركز هذا المسح على تقييم الخدمات العامة التي يمكن الحصول عليها من خلال الحكومة الإلكترونية، فضلا عن تقييم مدى نمو الحكومة الإلكترونية والمجالات التي شهدت تحسناً ملموساً، وذلك في جميع الدول الأعضاء للأمم المتحدة والذي يبلغ عددهم 193 دولة. ويرتكز هذا المسح على ثلاثة محاور لتقييم مدى استفادة المواطنين من الخدمات الإلكترونية الحكومية وهم: فاعلية البنية التحتية للاتصالات، وقدرة الموارد البشرية على تعزيز واستخدام خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوافر الخدمات والمحتوي عبر الانترنت."

والاتصالات، واتجاه الحكومة المصرية نحو التحول الرقمي للخدمات الحكومية. وفي السياق نفسه، تقدمت مصر في ترتيب مؤشر "جاهزية الحكومة للذكاء الاصطناعي" –الصادر عن مؤسسة "أكسفورد إنسايت" **Oxford Insights** ومركز أبحاث التنمية الدولية– 55 مركزاً لتصبح في المركز الـ 56 عالميا بين 172 دولة(Oxford Insights, 2020). وفيما يتعلق بالقدرة الإحصائية حصلت مصر على نسبة 82.2% في مؤشر البنك الدولي للقدرة الاحصائية عام 2020 والذي يستند إلى قدرة الدولة على جمع وتحليل ونشر البيانات حول سكانها واقتصادها(The World Bank–Statistical Capacity Score,2020). كما تقدم ترتيب مصر في مؤشر الشمول الرقمي 2020 لتصبح في المركز 50 من 82 دولة حول العالم، مقارنًة بالمركز 52 في 2017، مما جعلها ضمن أسرع 10 دول نموًا في مجال الشمول الرقمي خلال عام 2020 (MCIT,2021). تستدعى تلك المؤشرات النظر والتحليل للتعرف عن أسباب هذا التحسن، ويرى الباحث أن من بين الأسباب التي دعمت هذا التحسن هو جهود الدولة المصرية منذ 2014 في تعزيز قدرتها المعلوماتية بإعتبارها أحد الأسس العامة لقدرات الدولة، دون إغفال وجود عوامل ومسببات أخرى تفسر هذا التحسن. وهذا ما تسعى الدراسة إلى تغطيته في الجزء الثاني من الدراسة بعد التعرف على ماهية القدرة المعلوماتية وأداواتها وأهميتها. ومن ثم تنقسم الدراسة إلى محورين:

المحور الأول: الإطار النظري، والذي يتضمن: (تحديد المشكلة البحثية–الأسئلة البحثية–أهمية الدراسة–أهدف الدراسة–عرض الدراسات السابقة–تحديد مفاهيم الدراسة – منهج الدراسة–أدوات جمع البيانات–مقاييس ومؤشرات وأهمية القدرة المعلوماتية).

المحور الثاني: ويركز على جهود الدولة المصرية في تحسين القدرة المعلوماتية منذ عام 2014.

المحور الأول: الإطار النظري

أولاً: المشكلة البحثية

تسعى الدراسة إلى التعرف على ماهية وطبيعة القدرة المعلوماتية للدولة، وتتبلور تلك المشكلة في إطار سؤال بحثي: ما هي القدرة المعلوماتية للدولة وأدواتها ومؤشراتها وأهميتها؟ وكيف يمكن أن ينعكس تحسن القدرة المعلوماتية للدولة على تحسن قدرتها؟ وبالإشارة إلى الحالة المصرية، تسعى الدراسة إلى التعرف على جهود الدولة المصرية في تعزيز قدرتها المعلوماتية منذ عام 2014، كمحاولة لتفسير تحسن أداء الدولة المصرية وفقًا للمؤشرات العالمية التي سبق ذكرها.

ثانياً: أهمية الدراسة

تأتى أهمية الدراسة في ضوء الاعتبارات التالية:

1) في الأونة الاخيرة، فرض مفهوم قدرة الدولة وأبعاده وطرق قياسه نفسه على جدول أعمال أدبيات العلوم السياسية بصفة عامة وحقل التنمية السياسية بشكل خاص، لما له من انعكاسات سواء كانت إيجابية أو سلبية على جودة الحكم، وتعزيز التنمية الاقتصادية، وكبح العنف وتعزيز الاستقرار السياسي.
2) حدوث تحول في طبيعة وأبعاد وأدوات قدرات الدولة، فلم تعد تقتصر وظيفة الدولة الحديثة في مواجهة التحديات غير التقليدية والأزمات الاقتصادية على المفهوم الفايبري لقدرة الدولة الذي يرتكز على أن الأداة الأساسية للسلطة هي العنف أو الإكراه. ويلاحظ أن هذا المدخل الضيق يغفل عدد من تعقيدات وأدوار ووظائف الدولة الحديثة. فمن الضروري الإعتراف بأن الأدوار المتوقعة للدول لا تتعلق ببساطة بالاحتكار الشرعي لاستخدام للقوة، فهناك أبعاد أخرى. لذلك بات من الضروري التعرف على سبب تمكن الدول من حكم شعوبها دون اللجوء إلى الاستخدام العلني للقوة؛ حيث تعتمد الدولة الحديثة على "العنف " بدرجة أقل بكثير مما تعتمد عليه في السابق.
3) لا يرتبط إعادة بناء الدولة وبناء قدرتها فحسب ببناء هياكل مؤسسية وبنى تحتية ولكن يحتاج أيضا إلى بنية معلوماتية كأحد الموارد والأسس الهامة لتعزيز قدرتها.
4) تحتل قضية إعادة بناء قدرات الدولة وبالأخص القدرة المعلوماتية مكانة رفيعة على قمة جدول أعمال القيادة السياسية المصرية، والتى تبلورت في رؤية مصر 2030 (وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية،2016)، من أجل تخطى التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، خاصة وأن مصر عانت من اضطرابات وعدم استقرار سياسي خلال الفترة من 2011–2013. حيث تسعى الدولة المصرية إلى بناء قدرتها المعلوماتية من خلال تدشين قاعدة بيانات ضخمة وتدعيم مشروعات التحول الرقمي من أجل توفير الدعم لمستحقيه وكذلك مواجهة عمليات الاحتيال " مشكلة الراكب المجاني"، وتوفير السلع والخدمات العامة.

5) كما أن تحسن مؤشرات أداء الدولة المصرية في التقارير الدولية يجب أن يدفع الباحثين إلى أهمية البحث والتقصي لمعرفة أسباب هذا التحسن، وطرح تفسيرات وإمكانية الربط بين هذا التحسن ودراسة جهود الدولة المصرية نحو تعزيز قدرتها المعلوماتية، دون إغفال وجود عوامل وتفسيرات أخرى.

ثالثاً: أهداف البحث:

1. رصد وتحليل الاتجاهات النظرية لقدرة الدولة بشكل عام والقدرة المعلوماتية بشكل خاص.
2. التعرف على ماهية القدرة المعلوماتية أبعادها وأدواتها وأهميتها وطرق قياسها (مؤشراتها).
3. تسعى الدراسة إلى إضافة القدرة المعلوماتية كأحد الموارد الأساسية التي تمكن الدولة من زيادة قدرتها وتمكنها من تنفيذ سياساتها.
4. التعرف على جهود الدولة المصرية منذ 2014م في تعزيز وتحسين قدرتها المعلوماتية.

رابعاً: الدراسات السابقة

تنقسم الدراسات السابقة إلى اتجاهين، الاتجاه الأول يركز على طبيعية مفهوم قدرة الدولة، بينما يتناول الاتجاه الثاني القدرة المعلوماتية للدولة.

1. دراسات حول طبيعة قدرة الدولة:

تعددت الاتجاهات التي تناولت طبيعة قدرة الدولة، فهناك اتجاه يدرس قدرة الدولة من منظور عام (**Generalist Approach**) ؛ حيث ينظر لقدرة الدولة على أنها القدرة على تنفيذ أي قرار سياسي، وهناك منظور أخر يركز على الطبيعة الوظيفية لقدرة الدولة (**Functional Approach**) الذي يركز على قدرات محددة ، مثل الاستخراجية أو القسرية أو الإدارية.

1-1. المنظور العام لقدرة الدولة Generalist Approach

يشير هذا المنظور إلى تحديد المتطلبات والركائز الأساسية التي تمكن من إنجاز الأمور أو تنفيذ أي قرار سياسي. ويعد هنتجنتون Huntington من أوائل من التفتوا لتلك القضية مؤكداً على أن الاختلاف الكبير بين جميع دول العالم ليس في شكل الحكومة (ديمقراطي أو غير ديمقراطي)، ولكن في فعالية الحكم (هنتجنتون، 1993، ص 9). بمعنى أدق، يركز هذا المنظور على الهبات والموارد اللازمة للتنفيذ الناجح لتلك القرارات

السياسية. وفي هذا الإطار، أشارت عدة أدبيات لتعريف قدرة الدولة على أنها "قدرة الدولة على التنفيذ الفعال لسياساتها المختارة" (Soifer,2013,p.2). يتفق هذا المنظور مع تعريف سكوتبول لقدرة الدولة على أنها القدرة على تنفيذ الأهداف الرسمية من خلال تحديدها لضرورة توفر الأسس العامة لقدرات الدولة " من: موارد وفيرة، وسيطرة إدارية – عسكرية على الإقليم، ومسؤولون مخلصون وماهرون (Skocpol,1985,p.15). بمعنى أدق يتمحور هذا التعريف حول التركيز على أهمية توافر الموارد التي تتحكم فيها الدول سواء كانت الإيرادات (الدخل الحكومي)، ورأس المال البشري (جودة وكفاءة الجهاز البيروقراطي)، وتوافر المعلومات (Lindvall & Teorell, 2016).

وفي سياق أخر، رأى البعض أن المفهوم العام لقدرة الدولة مرتبط بقدرة الدولة على التغلغل في المجتمع (Marc, 2019) والامتداد الإقليمي للدولةِ (Acemoglu et al., 2015). ومن أهم الدراسات في هذا الشأن ما طرحه مايكل مانMichael Mann في دراسته عن مصادر القوة الاجتماعية للدولة، وطرحه لمفهوم قوة البنية التحتية Infrastructure Power وهي القدرة المؤسسية للدولة المركزية على اختراق أراضيها وتنفيذ القرارات عبر توفير الخدمات اللوجستية(Mann, 2008). وبالتالي توفير الخدمات في جميع أرجائها، مما يقلل من احتمالية أن تصبح ضعيفة أو دولة فاشلة. على العكس من ذلك، فإن الدول الضعيفة أو المنهارة لديها فرصة ضئيلة لتوفير حد أدنى من البنية التحتية اللازمة لضمان قوتها وبقائها(Mann, 1986, p.170). كما ركز كلا من بيسلي وبيرسون Besley & Perssonعلى الربط بين القدرات المالية والإدارية وتقديم الخدمات العامة والقدرات القانونية كأحد المحددات الأساسية لقدرة الدولة(Besley & Persson, 2009). وأشارت عدة دراسات حديثة إلى أهمية المعلومات كأحد المدخلات والموارد الأساسية التي تدعم قدرة الدولة في تحقيق أهداف الدولة (Brambor et al., 2020). وبالمثل، تقر أبحاث الصحة العامة بأن الإحصاءات التي تنتجها أنظمة التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية توفر معلومات أساسية لتنفيذ سياسات تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض (Phillips et al., 2015).

بإختصار، اتفق هذا المنظور العام لقدرة الدولة على تحديد عدة متطلبات لقدرة الدولة من أبرزها الكفاءة البيروقراطية والوصول الإقليمي والمدخلات المعلوماتية والإيرادات الحكومية، رأس المال البشري أو جودة القوى العاملة الحكومية كموارد أساسية التي تحتاجها الدول للتنفيذ الناجح لمجموعة كبيرة من القرارات السياسية.

1-2.المنظور الوظيفي للدولة Functional Approach

يعتمد النهج الوظيفي للتصور المفاهيمي لقدرة الدولة على النظر "لشكل ووظيفة قدرات الدولة"(Berwick& Christia, 2018, p.71) . اتفقت غالبية الدراسات التي تناولت قدرة الدولة من المنظور الوظيفي على ثلاثة أبعاد لقدرة الدولة التي تعد ضرورية لتنفيذ الحد الأدني لوظائف الدول المعاصرة: القدرة الاستخراجية، والقدرة القسرية، والقدرة الإدارية (Hendrix, 2010). في هذا الإطار، أشار هانسون وسيجمان Hanson and Sigma لوجود ثلاث وظائف لقدرة الدولة: الاستخراجية والقسرية والإدارية. حيث عرفا قدرة الدولة "على أنها قدرة الدولة على أداء الوظائف الأساسية التي تعتبر ضرورية في الغالب للدول الحديثة: الحماية من التهديدات الخارجية، والحفاظ على النظام الداخلي، وإدارة وتوفير البنية التحتية الأساسية اللازمة لاستدامة النشاط الاقتصادي واستخراج الإيرادات" (Hanson & Sigman, 2020,p.4). بالمثل، تبني لونا وسويفر Luna and Soifer مفهومًا ثلاثي الأركان لقدرة الدولة يشمل السيطرة الإقليمية والقدرة على فرض الضرائب وحماية الملكية (Luna & Sofier,2017).

وقد اتفقت الاتجاهات التقليدية التي تناولت قدرة الدولة على تبنى المنظور الفايبرى الذي يركز على القدرة القسرية للدولة: وهو الاحتكار الشرعى لإستخدام العنف داخل إقليم معين "monopoly on the legitimate use of physical force"، حيث يرتبط بشكل مباشر بقدرة الدولة على الحفاظ على حدودها، والحماية من التهديدات الخارجية، والحفاظ على النظام الداخلي، وفرض ال سياسات(Max,1965). بينما ركزت القدرة الاستخراجية أو القدرة "المالية" على القدرة على زيادة الإيرادات (Levi, 1988). بينما يتم تعريف القدرة الإدارية بشكل فضفاض إلى حد ما، ولكن ربما يمكن اعتبارها زيادة فعالية وكفاءة موظفي الجهاز الإداري للدولة، كما يضيف البعض القدرة المعلوماتية كأحد أبعاد القدرة الإدارية. حيث قامت عدة دراسات بتوسيع مفهوم قدرة الدولة من المنظور الوظيفي الذي يمكنها من القيام بعدد من الأدوار المحتملة مثل تطوير النظم الاقتصادية والحفاظ عليها، وتوفير الخدمات والسلع العامة للسكان، وتعزيز العدالة القانونية.

على الرغم من أن هذه الأبعاد الثلاثة لقدرة الدولة تمثل سمات مميزة لقدرة الدولة، إلا أنها بالتأكيد مترابطة وتدعم بعضها البعض. فالقدرات الاستخراجية والقسرية، على سبيل المثال، هي على الأرجح متطلبات مسبقة لمستويات أعلى من القدرة الإدارية. كما يتطلب المستوى العالي من القدرة الاستخراجية مستوى معقول

من القدرة الإدارية. وكذلك تتطلب القدرة القسرية وجود الإيرادات وقدرة على الوصول الإداري إلى المجتمع، وبالتالي ليس من المستغرب ايجاد صعوبة الفصل بين هذه الأبعاد (Rauch& Evans, 2000).

و في هذا الاطار تعد كتابات تشارلز تيلي Charles Tilly وهي من أوائل الكتابات التي ركزت على مفهوم قدرة الدولة من خلال ذلك المنظور عبر دراسته لطبيعة نشأة وتكوين الدولة القومية في أوروبا في القرن 19. فيتمثل الهدف المحوري لأطروحة تيلي في إظهار أن ضرورات الحماية الإقليمية والحروب دفعت الدول في غرب أوروبا (بشكل رئيسي في فرنسا وإنجلترا وألمانيا) إلى تنمية قدراتها على زيادة الإيرادات (الضرائب) ، وبناء الجيوش، وتوفير السلع و الخدمات العامة عن طريق تدشين جهاز بيروقراطى قادر على استخلاص عائدات (الضرائب) بشكل فعال ومركزي. إن الحاجة إلى القدرة القسرية، وفقًا لتيلي هي التي تدفع القادة إلى اعتماد أنظمة ضريبية وتوفير السلع والخدمات العامة (Tilly, 1975). وبالتالي وفقا لتيلي يتم تحديد مستوى قدرة الدولة من خلال قدرتها على جمع الضرائب، وبناء جهاز بيروقراطي يستخلص بشكل فعال الموارد اللازمة من السكان المحليين ويحد من جهود البعض لمقاومة تحصيل الضرائب (Tilly , 1992). وبالتالي، بدون مستوى معين من الموارد والقدرة على استخراجها، ينعكس ذلك سلبًا على جودة وكفاءة الحكم من تقديم السلع والخدمات العامة. ومن ثم فمفاتيح الاستخراج الفعال للإيرادات والموارد (الضرائب) مرتبط بمدى امتلاك الدولة لقدرات المراقبة والإنفاذ، مما يفرض على الدول الحديثة تحصيل تلك الإيرادات من خلال الاعتماد على أجهزة قسرية. كذلك ربط كالدور Kaldor بين قدرة الدولة على تحصيل الضرائب وفاعليتها في إنشاء جهاز خدمة مدنية عالي الجودة(Kaldor, 1963,p.414). فيما يتعلق بالقدرة على توفير السلع والخدمات العام، أشار فوكوياما Fukuyama إلى أن قياس قدرة الدولة يتم من خلال قدرتها على تقديم السلع والخدمات العامة .(Fukuyama,2013)

2. دراسات حول القدرة المعلوماتية للدولة

لم تسلط أدبيات العلوم السياسية والتنمية السياسية الضوء حول مفهوم قدرة الدولة المعلوماتية إلا حديثًا بإعتبارها أحد الموارد الأساسية لتعزيز قدرة الدولة بشكل عام والتى تؤثر بشكل بارز على نواتج السياسات العامة وجودة الحكم وتغلغل الدولة في المجتمع (Brambor et al., p.176). فقد لاحظ مايكل مان (Mann,1984,p.184) في دراسته المتميزة للسلطة الاجتماعية أن أحد أهم عناصر قوة البنية التحتية للدولة

هو المعلومات. كما يعد جميس سكوت James Scott من أوائل الباحثين الذين اهتموا بتحديد ماهية القدرة المعلوماتية للدولة. فقد أكد على أن أحد المكونات والمتطلبات الرئيسية للحكم بالنسبة للدولة الحديثة يجب أن ينطوي على جعل الممارسات المحلية والمجتمعية "مقروءة" لمسؤولي الدولة المركزية، بمعنى أدق مدى اعتمادها على المعلومات لحكم الإقليم والناس (Scott, 1998,p.2). في هذا السياق، حدد جميس سكوت ثلاث وظائف كلاسيكية للدولة (فرض الضرائب، والتجنيد الاجباري ومنع التمرد)، مؤكدًا أن تلك الوظائف دفعت عدد من الدول من أهمها بريطانيا نحو جمع معلومات عن سكانها وتحديد عدد أفرادها وتتبع مسار الملكية والميراث من أجل جمع الضرائب وتحسين أداء عمل الشرطة، وتجنيد الجنود، والسيطرة على الأوبئة.

وهذا ما تم تأكيده حديثاً من قبل عدد من العلماء السياسة، على أن القدرة على جمع ومعالجة المعلومات هي محرك رئيسي في زيادة قدرة الدولة الحديثة في أواخر العصر الحديث. فقد أكد عالم السياسة البارز لورنس وايتهيد Laurence Whitehead على أهمية المعلومات في سياق دراسته لعدد من دول أمريكا اللاتينية، مشيراً إلى أن القدرة المعلوماتية للدولة التي تتسم بأنها منظمة وبالديمومة في جمع ومعالجة وتحليل وتقديم أنواع المعلومات المختلفة حول المجتمع، لازمة لبناء الدولة الحديثة (Whitehead, 1995,p.47)." وفي هذا السياق، سعى عدد من الباحثين إلى تحديد ماهية ومصادر تلك القدرة المعلوماتية. حيث استند عدد من الباحثين إلى أطروحة مايكل مان حول تحديده لماهية قدرة الدولة التي تتجلى في قدرتها على التغلغل والتوغل الاقليمي وبسط سيطرتها على كامل أقاليمها، حيث ربط بين تعدد وجود مكاتب بريد عبر الولايات الأمريكية وزيادة القدرة المعلوماتية للدولة والذي انعكس بشكل ايجابي على تحسن مستوى التنمية الاقتصادية ,.Acemoglu et al (2016). ووفقا لندوفال و تيوريل Lindvall and Teorell فإن الدولة الحديثة نادرًا ما تستخدم العنف على نطاق واسع، مما يفرض على علماء السياسة محاولة تفسير كيف يمكنها السيطرة والتحكم وحكم شعوبها دون اللجوء إلى الاستخدام العلني للقوة(Lindvall &Teorell,2016). في هذا السياق، أكد ميشيل دارسي ومارينا نيستوتسكايا Michelle D'Arcy &Marina Nistotskaya على أن القدرة المعلوماتية تمثل ركن أساسي لقدرة الدولة بشكل عام، وفقاً لتعبيرهما فإن الدولة الحديثة ذات القدرات العالية تحتاج إلى امتلاك "أسنان" (القدرة القسرية) و "أعين" (القدرة المعلوماتية) (D'Arcy & Nistotskaya, 2017,p.194). وبالتالي فالدولة بحاجة إلى معلومات مفصلة حول دخول وأنشطة مواطنينها مما تمكنها من صياغة سياسات تحفز الأفراد على دفعهم على عدم التهرب الضريبي والاسهام في دفع كلفة الخدمات الاجتماعية وفقا لمعيار دخله وكذلك

المساعدة على تطوير الخدمات العامة وتحديد الأفراد المستفيدين منها. بالمثل أكد نورث North على أهمية القدرة المعلوماتية للدولة من خلال الدور المركزي الذي تلعبه المؤسسات في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير السلع والخدمات العامة(North, 1981,p.2). حيث تمكن تلك القدرة من تدعيم قدرة الدولة على حل مشاكل العمل الجماعي Collective Action Problems(CAPs) أو الراكب المجاني وكشف الاحتيال ومعاقبة الانتفاع المجاني. كما اهتم عدد كبير من الباحثين بدراسة دور المسح المنهجي للأراضي من قبل الدول لما له من تأثير إيجابي حول فعالية وكفاءة استخراج الايرادات بشكل عام وجمع الضرائب بشكل خاص.

كما توصل كلا من ميشيل دارسي ومارينا نيستوتسكايا بأن قدرة الدولة المعلوماتية التي تستند إلى حجم وجودة السجلات المساحية (والتى تشمل تسجيل شامل للأراضي وللعقارات) تسهم في تعزيز التغلغل الاقليمي للدولة وتسهل وصولها إلى أفرادها والكشف عن مواردهم الاقتصادية والذي يعد أمر أساسي لحل مشاكل الراكب المجاني (الانتفاع بالسلع والخدمات العامة دون دفع مقابل)، مما ينعكس إيجابًا في ترشيد الموارد والنفقات وتوفير السلع والخدمات العامة والحد من الفساد(D'Arcy&Nistotskaya,2020,p.2). وبالمثل، أكد عدد من العلماء المتخصصين في حقل سياسات الصحة العامة على أهمية دور الإحصاءات الحيوية التي تنتجها أنظمة التسجيل المدني في توفير معلومات أساسية لصياغة وصنع سياسات الصحة، ومكافحة الأمراض والأوبئة والوقاية منها(Phillips et.al., 2015). وفي أحدث دراسات للقدرة المعلوماتية، حدد كلا من ميليسا لي Melissa Lee و نان تشانج Nan Zhang مرتكزات القدر المعلوماتية والتى تستند على بعدين:

أ- أن تمتلك الدولة معلومات حول ممارسات الأفراد وأنشطتهم المحلية.

ب- هذه المعلومات تقدم في أشكال محددة (مثل الخرائط المساحية وشهادات الميلاد وسجلات الملكية).

ويمكن تطبيق هذا المدخل في انعكاس القدرة المعلوماتية على زيادة الحصيلة الضريبية وتوفير السلع والخدمات العامة ومكافحة التحايل وحل مشكلة الراكب المجاني، وهما مكونان رئيسيان لقدرة الدولة Lee (& Zhang, 2016,p.193). من خلال الدراسات السابقة، استفاد الباحث في تحديد مفاهيم الدراسة كما يلي:

خامساً: مفاهيم الدراسة

1- مفهوم قدرة الدولة:

من خلال مراجعة الأدبيات السابقة يمكن القول أن قدرة الدولة: هي قدرة الدولة على تنفيذ الأهداف الرسمية من تخطيط وتنفيذ السياسات وإنفاذ القوانين بطريقة واضحة وبشفافية وتوفير السلع والخدمات العامة من خلال توافر الأسس العامة لقدرات الدولة. ويرى البعض أن قدرة الدولة مرتبطة بالقدرة على تعزيز قوة البنية التحتية من خلال اختراق والتغلغل في المجتمع وتحقيق أهدافها(Hamm et al., 2012, p.301)." وهو ما يتفق مع ما طرحه مايكل مان من قوة البنية التحتية كالقدرة المؤسسية للدولة المركزية على التغلغل والتوغل الاقليمي وبسط سيطرتها على كامل أقاليمها. وتتبنى الدراسة هذا التعريف لأنه مرتبط بشكل أو بأخر بتعريف القدرة المعلوماتية للدولة لأنه قائم على التغلغل واختراق الدولة للمجتمع سواء كان مرتبط بالبعد المادي واللوجستي التقليدى أو وفقًا للبعد المعلوماتي.

2- القدرة المعلوماتية للدولة:

تعددت تعريفات القدرة المعلوماتية للدولة ومن أبرزها، تعريف البنك الدولي بأنها " قدرة الدولة على جمع وتحليل ونشر بيانات عالية الجودة حول سكانها واقتصادها، مع ملاحظة أن الإحصائيات عالية الجودة ضرورية لجميع مراحل صنع القرار (The World Bank ,2022)." ومن أحدث التعريفات ما قدمه كلا من ميليسا لي Melissa Lee ونان تشانج Nan Zhang لمفهوم القدرة المعلوماتية أو " الوضوح" بمعنى قدرة الدولة المعلوماتية تعنى اتساع وعمق معرفة الدولة عن مواطنيها وأنشطتهم. حيث تمكن تلك القدرة الدولة من مكافحة الفساد وكشف الاحتيال وبالأخص حل مشكلة الراكب المجاني وترشيد الموارد وتوفير السلع والخدمات العامة(Ibid., p.118).

سادساً: الاقتراب أو منهج الدراسة

1. نظرية الاتصال:

تستند الدراسة إلى منهج الاتصال السياسي لكارل دويتش، حيث اعتمد دويتش على (المعلومة) كوحدة تحليل أساسية معتبراً إياها جوهر العملية السياسية(Deutsch,1963).

2. اقتراب تحليل النظم:

سوف تستخدم الدراسة اقتراب تحليل النظم، حيث ترى الدراسة أن القدرة المعلوماتية تمثل أحد المدخلات الهامة لتعزيز قدرة الدولة وزيادة كفاءة الحكم، فمن خلال تلك "القدرة المعلوماتية " ، من الممكن أن تساهم في جعل المجتمع أكثر وضوحًا أمام صانع القرار . مما يزيد من احتمالية زيادة الحصيلة الضريبية ومنع الراكب المجاني أو الإنتفاع المجاني. فعندما يكون لدى الدول قدرات معلوماتية ضعيفة عن مواطنيها من دخول وأنشطة يكون لدى الناس القليل من الحوافز للمساهمة في دفع كلفة منافع السلع والخدمات العامة، بغض النظر عما إذا كانت الدولة ديمقراطية أم لا. ومن ثم، فإن الدول التي تمتلك معلومات أكثر وضوحًا عن المجتمع يمكنها من ممارسة وظائف المراقبة والإنفاذ بشكل واضح، وتساهم في توفير السلع والخدمات العامة، وترشد من استخدام القدرة القسرية للدولة. كما تسهم القدرة المعلوماتية في تعزيز قدرة الدولة على الاختراق الجغرافي للدولة في جميع أقاليمها(Sofier,2008,p.237).

3. منهج دراسة الحالة:

حيث تركز الدراسة على الحالة المصرية، للتعرف على جهود الدولة المصرية في تعزيز قدرتها المعلوماتية منذ عام 2014م. وللتعرف على تلك الجهود تستند الدراسة إلى عدد من المصادر الأولية مثل تقارير مجلس دعم واتخاذ القرار، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والعديد من البيانات الصحفية عبر الصفحة الرسمية لرئاسة الوزراء.

سابعاً: مقاييس ومؤشرات وأهمية القدرة المعلوماتية للدولة

حددت عدد من الدراسات عدة مقاييس وأدوات للقدرة المعلوماتية، من أهمها التعداد السكاني أو الاحصاء السكاني(Lee & Zhang, 2013) . حيث اقترح سويفر Soifer عدة مقاييس لقدرة الدولة المعلوماتية استناداً لمجموعة من الدراسات الاستقصائية والإحصاءات الرسمية وهي: إدارة التعداد السكاني، وتسجيل بطاقة الهوية الوطنية ومعدلات التطعيم(Sofier,2012,p.599). ومؤخراً حدد مجموعة من الباحثين ثلاثة مقاييس ومؤشرات للقدرة المعلوماتية للدولة: هي (أ) توافر تعداد سكاني موثوق به، (ب) إنشاء هيئة حكومية مكلفة بمعالجة المعلومات الإحصائية حول الإقليم والسكان، و(ج) إصدار منتظم لكتاب إحصائي سنوي، (د) وجود منظومة للتسجيل المدني (Brambor et.al., op.cit.).

فيما يتعلق بالتعداد السكاني، فقد عرفت الأمم المتحدة التعداد السكاني بأنها العملية الإجمالية من تخطيط وجمع وتصنيف وتقييم وتحليل ونشر البيانات الديموغرافية والاقتصادية والإجتماعية التي تطبق في فترة زمنية محددة على كافة الأفراد في بلد ما أو جزء محدد منه في وقت محدد، وهي عملية دورية منتظمة رسمية، والتي قد تجرى مرة كل 10 سنوات(UN,2017,p.2). وتعد تعدادات السكان مورداً بالغ الأهمية للدولة؛ حيث تحتوي على ثروة من المعلومات حول الأمم والمجتمعات. يوفر التعداد السكاني بيانات ومعلومات هامة عن خصائص السكان الديمغرافية والعمرية والمهنية والصحية والتعليمية والاجتماعية، وكذلك الأبنية والمنشآت وأوضاع البنية التحتية. يسهم هذا الرصيد الضخم من البيانات والمعلومات في تكوين ترسانة معرفية يمكن توظيفها في التفسير، والتنبؤ بالعديد–من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية، كما يساعد صانع القرار على التخطيط ورسم السياسات (نافع،2018، ص 116). ومن ثم فالأساس المنطقي وراء إجراء التعدادات على فترات منتظمة في إمكانية تحديد من يحصل على ماذا ومتى وكيف والذي يعد جوهر علم السياسة. كما يعد بمثابة ضمان أداء أفضل من حيث التخطيط للتنمية المستدامة التي لا تقتصر على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية. حيث تُستخدم نتائج التعداد كمرجع مهم لضمان العدالة في توزيع الثروة والخدمات العامة بين مختلف المناطق والمقاطعات (Egeler et al., 2013, p.396). كما يعكس قيام الدولة بإجراء تعداد سكاني قدرتها على جمع معلومات مفصلة عن سكانها وتعزيز قدرتها الاستخراجية وزيادة الحصيلة الضريبية. كما يعد تعداد الإحصائي ضروريًا لتقدير الوقت والموارد التي سيستغرقها الأمر بما يساهم في تعزيز تعبئة القوة البشرية في حالة الحرب. كما تسهم تلك المعلومات الناتجة عن إجراء الإحصاء السكاني في تعزيز مركزية السلطة السياسية وأن تصبح المرجعية الرئيسية لتوزيع الموارد العامة.

ولجمع لمعلومات الإحصاءات الرسمية وتنظيمها والحفاظ عليها ونشرها، كانت الدول بحاجة إلى تطوير هياكل بيروقراطية مخصصة لتنفيذ هذه المهام. ربما يكون إنشاء هيئة إحصائية رسمية أو جهاز إحصائي هو أكثر المؤشرات البارزة التي يمكن ملاحظتها بشكل مباشر في استثمار الدولة في القدرة المعلوماتية. حيث تهدف تلك الهيئات الإحصائية الرسمية بشكل عام إلى اصدار كتاب سنوى احصائي يسهم في توفير معلومات إحصائية لإدارة الدولة والسماح للجمهور بالوصول إلى المعلومات التي تجمعها. بشكل عام، تجمع الكتب السنوية الإحصائية الإحصاءات المتاحة عن الظروف والأنشطة الديموغرافية والإجتماعية والإقتصادية في بلد ما، وغالبًا ما تتضمن معلومات عن المستوى الإقليمي وكذلك على المستوى الوطني(Ibid.,p.179).

كما يمثل جرد أو حصر الأراضي والعقارات أحد الأدوات التي تهتم بها الدول لزيادة قدرتها المعلوماتية. وفي هذه الحالة ظهر ما عرف بالتسجيل العقاري أو السجل العقاري هو تسجيل شامل للعقارات أو الممتلكات العقارية داخل حدود الدولة، يساعد هذا النظام على إضفاء الطابع الرسمي على حقوق الملكية، مما يسهل إدارة النزاعات المتعلقة بتلك الأصول والفصل فيها وزيادة الحصيلة الضريبية Williamson & Enemark (,1996,p.38).

أضف إلى ذلك، أضحى نظام التسجيل المدني من أهم مقاييس وأدوات القدرة المعلوماتية للدولة. وفقًا للأمم المتحدة، فإن نظام التسجيل المدني هو مصدر البيانات التقليدي لإنشاء إحصاءات حيوية مستمرة وكاملة على أساس دائم. حيث يتم استخدام نظام التسجيل المدني لتسجيل إحصاءات الأحداث الحيوية، مثل (المواليد الأحياء والوفيات، والوفيات الجنينية، والزواج، والطلاق) وأحداث الأحوال المدنية الأخرى المتعلقة بالسكان على النحو المنصوص عليه بموجب المرسوم أو القانون أو التنظيم، وفقا للمتطلبات القانونية في كل بلد (UN Department of Economic and Social Affairs,2014,p.9.,Jackson et al., 2018, p.861) . ويهدف نظام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية الفعال إلى: ضمان تعريف الأفراد بهويتهم القانونية وضمان الحصول على الخدمات العامة، وبرامج الرعايا الاجتماعية. كما بات توليد المعلومات الإحصائية من هذا النظام ضرورياً لدى صناع القرار والتي يعتمدون عليها في صياغة السياسات والتخطيط والتنفيذ، والرصد، كما يتيح لهم فهم معدلات الانتشار والتوزيع وأسباب الوفيات، فضلا عن تحديد أوجه عدم المساواة والأولويات الصحية (UN Department of Economic and Social Affairs 2018).

وفي السياق نفسه، بات هناك ضرورة نحو بناء قدرات تقنية معلوماتية قائمة على تكامل قواعد البيانات والتى وصفها البعض بضرورة توافر ما يعرف بالبنية التحتية التقنية أو الرقمية (Cingolani,2022). فوجود بنية معلوماتية محكمة تحتوى على بيانات ومعلومات صحيحة ومحدثة ودقيقة عن المواطنين، والمنشآت والأشخاص الاعتبارية يُعد ركيزة أساسية للتخطيط والاستثمار وتوفير الخدمات والسلع العامة عبر السعي نحو تحقيق التكامل بين قواعد البيانات القومية. يسهم هذا في الحيلولة من ازدواجية البيانات مما ينعكس بصورة إيجابية في توجيه الخدمات للمواطنين وفقاً لاحتياجاتهم الفعلية، وتمكن صانعي الدولة في جعل أفراد المجتمع وأنشطتهم ودخولهم أكثر مقروئية ووضوحًا مما يمكنهم من تصنيف المجتمع وحل معضلة الراكب المجاني ،

واستهداف الفئات الفقيرة والمهشمة وتحسين مستوى معيشتهم، وكل هذا من شأنه في النهاية تحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين، وزيادة تغلغل الدولة في المجتمع. مما سبق تستنتج الدراسة وجود أربع مؤشرات للقدرة المعلوماتية: الانتظام في إجراء التعداد السكاني، وجود هيئة لمعالجة البينات الإحصائية، حصر الأراضي والثروة العقارية، وجود بنية معلوماتية رقمية وتحسين منظومة التسجيل المدني.

ويمكن القول أن تعزيز القدرة المعلوماتية للدولة وبناء قاعدة بيانات محدثة ومحكمة عن مواطنيها وأنشطتهم قد ينعكس ايجابًا على قدرة الدولة كما يلي:

أ. السيطرة على الاحتيال والفساد: إن تحديد هوية فريدة لكل مواطن يجعل من الصعب على الأفراد المطالبة بمزايا متعددة. هذا بدوره يعتمد على ضرورة وجود نظام تسجيل كامل ومحكم التصميم يمكن أن يوفر هويات حصرية بشكل جماعي للمواطنين، مما يسهم في منع الاستفادة غير القانونية من برامج ومزايا الرعاية الاجتماعية. ولا يرتكز أهمية تسجيل الهوية على تحديد هوية المواليد، فإن تسجيل الوفيات مهم بنفس القدر لمنع الاحتيال في المزايا الاجتماعية والمالية التي تقدمها الدولة، فغياب نظام تسجيل مدني محدث عن تسجيل الوفيات يدفع البعض إلى الاستمرار في تحصيل معاشات التقاعد والمزايا الاجتماعية الأخرى من الحكومة. ولذا أشارت عدة دراسات إلى معاناة بلدان أمريكا اللاتينية من المستوى المرتفع نسبيًا من الوفيات غير المبلغ عنهم والذي انعكس سلبًا على معدلات الانفاق الحكومي وتوفير السلع والخدمات العامة(Peters,2016).

ب –تحسين تخطيط السياسات: تسهم القدرة المعلوماتية في تقديم صورة مستمرة للتغير الديموغرافي والاجتماعي لصانع القرار في الدولة، والتي يمكن أن تحسن بشكل كبير في عملية اتخاذ القرارات الحكومية. كما توفر سجلات المواليد والوفيات المستمدة من أنظمة التسجيل المدني أيضًا مصدرًا دائمًا ومستمرًا وشاملاً وموثوقًا للإحصاءات الحيوية للتخطيط الدقيق وتخصيص الموارد مما يمكّن الحكومات من تخطيط وتنفيذ السياسات العامة بشكل أكثر فعالية(Phillips et al., 2018). كما تسهم البنية المعلوماتية والبيانات الإحصائية في تعزيز أهداف التنمية المستدامة، وفي هذا السياق أكد أحدث تقرير صادر عن الأمم المتحدة المعنون ب" أهداف التنمية المستدامة 2021"، على أهمية الاستثمار في البيانات، خاصة مع تزايد الضغوط على صانعى السياسات لمواجهة جائحة كوفيد–19 ، مما يستدعى إلى ضرورة توافر بيانات واحصاءات ذات جودة عالية لتوجيه عملية صنع القرارات في مختلف المجالات. وأكد التقرير أن على هناك توافق عام على

ضرورة الاستثمار في البنية التحتية للبيانات والمعلومات كأصول استراتيجية للدولة لتحقيق خطة التنمية المستدامة 2030. كما ربط التقرير بين توافر بنية تحتية وطنية للبيانات والمعلومات ومدى قدرة البلدان على مواجهة تداعيات او جائحة كوفيد-19. وأشار التقرير إلى أن البلدان التي لم تمتلك نظام كامل وفعال للتسجيل المدني وبنية تحتية معلوماتية، واجهت صعوبات في تحديد عدد الوفيات بسبب تلك الجائحة. وبالتالي بات من الأهمية تشجيع الدول على الاستثمار في البنية التحتية المعلوماتية والاحصاءات الوطنية لما تلعبه من دور إيجابي وفعال في مواجهة الأزمات والطوارئ وتحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة(UN,2021,pp. 4-7).

ج.**تعزيز تغلغل الدولة "State Penetration"** في المجتمع أو تعزيز سلطة البنية التحتية الاجتماعية: ففي المجتمعات التي يكون فيها وجود الدولة محدودًا فإنها تجد صعوبة في تحديث قاعدة البيانات عن مواطنيها وأصولهم ، إلى جانب انخفاض معدلات تسجيل المواليد. فإن هذا يشير إلى أن الأفراد لا يتفاعلون مع الدولة بما يكفي بحيث يصبح إثبات الهوية الرسمي ضروريًا (Lee& Zhang,op.cit.,p.118).

د. **المساعدة في توفير وتحسين الخدمات العامة:** لا يقتصر تعزيز القدرة المعلوماتية للدولة على حالات تسجيل الأفراد والمنشآت فحسب، بل هي أيضًا بوابة للخدمات التي يحتاجها الأشخاص وتحديد الاستحقاقات القانونية والوصول إلى الخدمات والحماية الاجتماعية. تعتمد صياغة السياسات والبرامج الصحية والإنمائية والاجتماعية والتخطيط لتوفير الخدمات على هذه البيانات. كما أن لتلك البيانات ضرورة أيضًا للتخطيط المالي الأوسع من قبل الحكومات والكيانات الأخرى. مع ضرورة ربط وتحقيق التكامل بين قواعد البيانات القومية المتعلقة بالدخل وبيانات الانفاق وبيانات التوظيف، والذي ينعكس بشكل ايجابي في تقدير الضرائب ومنع الاحتيال المتعلق بعدد من المزايا الاجتماعية التي تقدمها الدولة. وفي أثناء تعرض البلدان لأزمات صحية كالأوبئة مثل جائحة كورونا، تمثل قواعد البيانات سواء المتواجدة في نظام التسجيل المدني أو غيرها المتواجدة ضمن قواعد البيانات في المستشفيات الحكومية والخاصة، مصدراً هاماً للدول لما توفرها من إحصائيات عن أسباب الوفاة وأماكن تمركزها مما يقدم مساعدة كبيرة في تقييم انتشار الأمراض والأوبئة والعمل على الحد من انتشاره والعواقب المحتملة (Ibid).

يمكن تلخيص مزايا القدرة المعلوماتية للدولة عبر مصادرها المختلفة في : أنها أساس بناء الدولة القومية الحديثة، توفر بيانات موثوقة تساهم في الكشف عن أساليب التحايل عبر ربط بيانات الأفراد وما

يمتلكونه من أصول ودخول ببعضها البعض لتحديد أوجه انفاقهم وإيراداتهم بشكل يصنف الأفراد إلى مستويات مما ينعكس بشكل ايجابي في تحيد مساهمة كل فرد في تكلفة السلع والخدمات العامة، تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتقدير الضرائب وترشيد النفقات واقتصار حصول الدعم والمزايا الاجتماعية على مستحقيها ، وبالتالي توفير معلومات دقيقة لتنفيذ السياسات والبرامج العامة. علاوة على تقديم مساعدة كبيرة في تقييم انتشار الأمراض والأوبئة والعمل على الحد من انتشاره ومواجهة تداعياته المحتملة. ولا يمكن إغفال تعزيز القدرة المعلوماتية في تغلغل الدولة في المجتمع وتمددها وربط المواطنين بمؤسسات الدولة، ومن ثم فهى أداة تخطيط أساسية لا غنى عنها بالنسبة لصانع القرار(lKubaje& Bel-Aube, 2016,p.184).

وفيما يلي سوف نتطرق إلى المحور الثانى من الدراسة والذي يتناول جهود الحكومة المصرية منذ 2014 لتعزيز قدرتها المعلوماتية من أجل اعادة بناء قدرات الدولة بعد تعرضها لعدد من الاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي خلال الفترة من 2011-2013. سوف تسعى الدراسة إلى تطبيق مؤشرات القدرة المعلوماتية وإلى مدى تقترب منها الحالة المصرية.

المحور الثاني: جهود الدولة المصرية في تعزيز القدرة المعلوماتية

تحتل قضية اعادة بناء قدرات الدولة وبالأخص القدرة المعلوماتية مكانة رفيعة على قمة جدول أعمال القيادة السياسية المصرية، والتي تبلورت في رؤية مصر 2030، من أجل تخطى التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، خاصة وأن مصر عانت من اضطرابات وعدم استقرار سياسي خلال الفترة من 2011-2013. حيث تسعى الدولة المصرية إلى بناء قدرتها المعلوماتية من خلال تدشين قاعدة بيانات ضخمة ودعم مشروعات التحول الرقمي من أجل توفير الدعم لمستحقيه وكذلك مواجهة عمليات الاحتيال " مشكلة الراكب المجاني"، وتوفير السلع والخدمات العامة. وفيما يلي سوف يتم تناول أبرز جهود الحكومة المصرية منذ 2014 لتعزيز قدرتها المعلوماتية كجزء من أجل اعادة بناء قدرات الدولة، حيث تستعين الدراسة بعدد من التقارير الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، مجلس دعم واتخاذ القرار، وكذلك البيانات الرسمية على الموقع الرسمي بوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وموقع وزارة الصحة، والموقع الرسمي للهيئة العامة والرعاية الصحية، الموقع الرسمي لوزارة التموين والتجارة الداخلية، الموقع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية،

وكذلك الصفحة الرسمية لرئاسة مجلس الوزراء المصري ، موقع رئاسة الجمهورية، الهيئة العامة للاستعلامات ، خلال الفترة من 2014 وحتى 2022.

1. التعداد السكاني

لدى الدولة المصرية تاريخ طويل من اجراء التعدادات السكانية، فتم اجراء نحو 14 تعداداً عندما تم تنفيذ أول تعداد سكاني في مصر تحت مسمى " الكشاف للديار المصرية وعدد النفوس" عام 1882. ويعد تعداد السكانى لمصر 2017، هو أول تعداد يتم القيام به من خلال استخدام أساليب تكنولوجية حديثة عن طريق التابلت، والذي مكن الباحثين من جمع البيانات والمعلومات في فترة زمنية قصيرة لم تزد عن شهرين، مقارنة بالتعدادات السابقة والتي كانت تستغرق قرابة العام أو يزيد بسبب اعتماده على الطرق التقليدية الورقية. وحددت الدولة عدة أهداف جراء تنفيذ هذا التعداد (الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء،2017، ص1):

- تحديد خصائص السكان الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية وما يرتبط بها من مؤشرات ومعدلات من خلال جمع بيانات إحصائية تتسم بالشمول والتفصيل.
- تحديد طبيعة وخصائص المساكن بشكل يمكن صانعي القرار من وضع خطط الإسكان المستقبلية.
- تحديد إطار شامل وحديث للأسر والمنشآت حسب التقسيمات الجغرافية والإدارية.
- توفير بيانات عن خصائص المباني سواء (قطاع حكومي أو خاص) ووضعية إشغالها للوقوف على الاحتياجات المستقبلية المختلفة.
- الوقوف على الوضع القانوني، وتحديد طبيعة النشاط الاقتصادي وطبيعة وحجم القوى العاملة (حسب النوع والجنسية) للمنشآت والهيئات الاقتصادية والاجتماعية.
- تمكن بيانات التعداد من وضع تقديرات السكان خلال السنوات القادمة.

وقد حظيت نتائج وبيانات التعداد على اهتمام من قبل الدولة المصرية، ففي أثناء الاحتفالية التي نظمها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، لإعلان نتائج تعداد سكان مصر لعام 2017، أكدت الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، على "أن تعداد السكان هو الأساس الذي تُبنى عليه خطط وسياسات التنمية، ومن المهم الاستفادة منها في تحليل الدراسات والبيانات (الصفحة الرسمية لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، 2019)." وفي السياق نفسه، طالب الرئيس السيسي الحكومة "بدراسة وتحليل نتائج التعداد

السكاني للوقوف على مؤشراتها" (الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات، 2017). ومن ناحية أخرى، أولت الدولة المصرية اهتمامًا كبيراً نحو إجراء تعداد اقتصادي والذي تم إجراؤه في 2018/2017(الموقع الرسمي للجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء،2018)

2. تزايد نشاط الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

يوكل للجهاز المركز للتعبئة العامة والإحصاء مسؤولية جمع وتوفير وتحليل البيانات المطلوبة (الاحصائية) التي يعتمد عليها صانع القرار في وضع خطط التنمية. في عام 2019، أطلق الجهاز استراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات بحيث تصبح أحد المراجع الأساسية لاتخاذ القرارات وصانعي السياسات خاصة في فيما يتعلق بصياغة برامج تنموية لمكافحة الفقر. (الموقع الرسمي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،2020).

علاوة على ذلك، يقوم الجهاز بنشر إصدارات سنوية والتي تمثل أحد المصادر الرئيسية للإحصاءات الحيوية مثل التقرير السنوي لإحصاءات البيئة ونشرة الزواج والطلاق ونشرة المواليد والوفيات والنشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة، إلى جانب إصدارات نصف وربع سنوية والعديد من الإصدارات الشهرية مثل الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والسياحة علاوة على تلبية احتياجات الجهات المختلفة مثل الجهات الحكومية والباحثين والجهات الدولية. كان أخر تلك الاصدارات النسخة السنوية من كتيب" مصر في أرقام" في ابريل 2022، والذي يحتوي على أحدث البيانات والمعلومات عن الإحصاءات الديموغرافية والحيوية للسكان (الموقع الرسمي للجهاز للتعبئة والاحصاء، 2022). كما يوفر الجهاز بيانات ومعلومات لصانعي القرار عن مستويات الدخل، ومعدلات الاستهلاك والإنفاق للأسر، والتي تحمل أهمية كبيرة في تحديد خط الفقر، مما يدعم القدرة المعلوماتية للدولة في الكشف عن الأسر والمناطق الأكثر احتياجاً، وتطوير برامج الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي. وفي أكتوبر 2022، أطلق الجهاز "المرصد الإحصائي–بيانات مصر" والذي يهدف لنشر الوعي بأهمية البيانات والإحصاءات الحيوية التي تستند عليه خطط التنمية (الموقع الرسمي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2022).

3. تبني مشروع بناء قاعدة بيانات رقمية وتطوير منظومة التسجيل المدني

يعد بناء مصر الرقمية أو بناء قاعدة بيانات مجمعة ومحدثة ودقيقة، من أبرز ما سعت إليه الدولة المصرية منذ عام 2014، حيث تعاونت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مع كافة الهيئات ومؤسسات الدولة لوضع خطط وتنفيذ مشروع يهدف لبناء قاعدة بيانات رقمية متكاملة مؤمنة لتحقيق نقلة نوعية في تعزيز القدرة المعلوماتية للدولة المصرية (الموقع الرسمي لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات،2022). في إطار حرص الدولة ترشيد الدعم وتوصيل لمستحقيه، وحل مشكلة "الراكب المجاني"، وتحسين مستوى الخدمات العامة وتبسيط الإجراءات الإدارية، وعلاوة على تهيئة مناخ جاذب للاستثمار الأجنبي، والحد من التهرب الضريبي، " حيث تم تحصيل نحو 50 % من الضريبة المطلوب تحصيلها فقط" وفقًا لتصريحات رئيس هيئة الرقابة الإدارية خلال كلمته أثناء جلسة " المشروع القومي للبنية المعلوماتية للدولة " خلال فعاليات المؤتمر الوطني السادس للشباب الشباب خلال الفترة من 28-29 يوليو 2018 (الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات،2018). وبالتالي، ازدادت أهمية العمل على تدشين قواعد بيانات تتسم بالدقة والشمول على المستوى القومي سواء للمواطنين أو للمنشآت والهيئات المختلفة. تعتمد تلك المنظومة على ربط " الرقم القومي" مع قواعد البيانات الأخرى من أجل الوصول إلى بيانات أكثر دقة تدعم حيادية التقييمات الضريبية، وتستهدف الكشف عن أشكال التحايل والفساد، عبر تنقية قوائم المستفيدين من الدعم لضمان وصوله إلى مستحقيه. كما يهدف هذا المشروع إلى توفير الخدمات الحكومية للمواطنين وتلبية حاجاتهم بسهولة ويسر.

وتحقيقاً للأهداف السابقة، أصدر رئيس مجلس الوزراء قرار بتاريخ 10نوفمبر 2015رقم (2959) "بإنشاء وحدة لربط واستكمال قواعد البيانات القومية على مستوى الأفراد والمؤسسات تحت رئاسته وعضوية الوزراء المعنيين، وربطها بشبكة حكومية مؤمنة ومحكمة، والسعي نحو تنقية وتنقيح قواعد البيانات لدى الكيانات والهيئات الحكومية المختلفة. تسهل بناء تلك المنظومة من تقسيم الاسر إلى شرائح وتصنيفها مما يسهم توجيه الدعم لمستحقيه وفقًا لبيانات دقيقة ومحدثة، ومساعدة صانعي القرار في التخطيط لمشروعات الموازنة سواء كانت خطط الاستثمار أو المشروعات القومية وكذلك إدارة الأزمات (الوقائع المصرية، 2015)." وبعد قرابة الستة أعوام، تم الانتهاء من ربط أكثر من ٧٥ قاعدة بيانات حكومية ببعضها عبر التعاون بين وزارة الاتصالات وهيئة الرقابة الإدارية (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات،2021). واستناداً لبناء تلك القدرة المعلوماتية،

والتي تمكن الدولة من التغلغل في المجتمع، وخاصة في المناطق الطرفية، تتطلع الدولة أيضًا للوصول إلى القرى الأكثر فقراً في كل المحافظات ومساعدة المحتاجين ومستحقي الدعم. وهذا ما أكد عليه الرئيس السيسي في مداخلته خلال جلسة "المشروع القومي للبنية المعلوماتية" أثناء حضوره للمؤتمر الدوري السادس للشباب بجامعة القاهرة يوليو 2018، موضوحاً "أن إجراءات بناء القدرة المعلوماتية، تساعد الدولة في الوصول إلى كل المواطنين المستحقين للدعم دون التقيد بتقديم طلبات الحصول على الدعم (الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية، 2018)." في هذا السياق، تم دراسة تفعيل منظومة تسجيل المواليد والوفيات بمحافظة شمال سيناء، والعمل على حل المشكلات الفنية التي قد تقف عائقاً لتفعيل تلك المنظومة. كما انعكس مشروع تطوير البنية المعلوماتية على تحسين منظومة التسجيل المدني من خلال العمل على تجنب الأخطاء في بيانات المواليد والوفيات وتوفير المؤشرات الصحية وفقاً للمعايير الدولية، علاوة على المساعدة في إصدار التقارير الإحصائية الدورية. ومن ناحية أخرى تم استكمال بيانات المواليد والوفيات بالكامل مع الجهات المعنية. كما تم إصدار رقم موحد للطفل لاستخدامه في الخدمات الصحية المقدمة للأطفال. ومن خلال اتفاقية البنك المركزي المصري والشركة المصرية للاستعلام الائتماني (I– score) تم اتاحة بيانات الوفيات للبنوك المصرية. ومن ناحية أخرى، تم تطوير ورقمنة عدد كبير من مكاتب التطعيمات بلغ حوالي 2594 مكتب للتطعيمات من إجمالي 5088 على مستوى الدولة؛ وفقاً للتقرير الصادر عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية الذي يرصد انجازات التحول الرقمي وتعزيز القدرة المعلوماتية في الدولة المصرية (الموقع الرسمي – وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، 2022).

كما حرصت الدولة المصرية على رقمنة وتحديث بيانات المنظومة الصحية (مركز دعم واتخاذ القرار، 2021). فقد تم تطوير وميكنة 30 مشروع صحياً خلال يناير 2022 (الصفحة الرسمية وزارة الصحة والسكان المصرية،2022). وتزايد هذا الاهتمام خلال مواجهة جائحة كوفيد–19، حيث تم إطلاق برنامج Egypt Health Passportلتوضيح موقف المسجلين بمنظومة اللقاح الخاص بفيروس كورونا من جرعات التطعيم (مركز دعم واتخاذ القرار، 2022). كما تم إطلاق منصة Care Connect كأول منصة تفاعلية رقمية للتواصل بين العاملين بهيئة الرعاية الصحية بمحافظات التأمين الصحي الشامل الجديد (الموقع الرسمي للهيئة العامة والرعاية الصحية، 2022). كما تبنت الدولة المصرية عدة مشروعات لتكوين قاعدة بيانات معلوماتية

في مجال الصحة شملت المبادرات الرئاسية (الموقع الرسمي لوزارة الصحة المصرية، 2022؛ الهيئة العامة للاستعلامات، 2021).

4. سعى الدولة المصرية لتحديث نظام تسجيل الأراضي والعقارات:

فى محاولة لحصر الثروة العقارية والحد من مخالفات البناء والتعدى على أراضي الدولة، سعت الدولة المصرية لتنفيذ أول منظومة متكاملة لحصر وتسجيل وإدارة الثروة العقارية على مستوى الدولة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2021). ووفقا لتقرير الصادر عن المركز الإعلامى لرئاسة مجلس الوزراء في أكتوبر 2021 ، أشار إلى أن نسبة العقارات غير المسجلة فى مصر حوالي 85% فقط (الصفحة الرسمية للمركز الإعلامي لرئاسة مجلس الوزراء، 2021)، وهذا يتوافق مع تراجع مصر بمؤشر تسجيل الملكية الصادر عن البنك الدولي (الموقع الرسمي للبنك الدولي، 2022).

وبالتالي كان هناك اهتمام من قبل القيادة السياسية فى البحث عن أسلوب حديث لحصر وإدارة الثروة العقارية، حيث تم تشكيل لجنة عليا تحت رئاسة وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بتكليف من القيادة السياسية لحصر وإدارة الثروة العقارية وتكويد العقارات فى مصر وإنشاء قاعدة بيانات جغرافية مكانية رقمية. ومن خلال عقد سلسلة من الاجتماعات، أعدت اللجنة مسودة برنامج لتحديث نظام تسجيل الأراضي والعقارات على مستوى الجمهورية بدعم من البنك الدولي. ويرتكز هذا المشروع على تدشين بنية تحتية رقمية ومعلوماتية لحصر وتسجيل جميع العقارات والأراضي على مستوى الدولة من خلال الاستعانة بقاعدة البيانات الجغرافية والخرائط الرقمية لدى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وكذلك قواعد البيانات الخاصة بالمدن الجديدة لدى هيئة المجتمعات العمرانية (الصفحة الرسمية لرئاسة مجلس الوزراء، 2021). واستناداً لتلك الآليتين السابقتين تصبح الثروة العقارية مقروءة لصانع القرار سواء من حيث عددها أو موقعها الجغرافي وتسلسل ملكيتها، مما يمكن الدولة في الشروع في تحديد رقم قومي كودى غير متكرر لكل قطعة "أرض أو عقار أو وحدة سكنية "منذ إنشائها، ويسهل إجراءات التسجيل أمام المواطنين في الشهر العقاري (المرجع السابق). فمن خلال حصر الثروة العقارية قد ينعكس بشكل إيجابي على تحصيل الضرائب ومنها الضريبة العقارية وتحديد الملكية والقضاء على النزاعات و مكافحة على الفساد وحل مشكلة العشوائيات والتعدي على الأراضي ومخالفات البناء (طه،2021).

كما تبنت الدولة المصرية مشروع البنية المعلوماتية المكانية (NSDI)، الذي يوظف تكنولوجيا الأقمار الصناعية والتصوير الجوي من أجل توفير بنية معلوماتية مكانية متكاملة لصانعي القرار والجهات المعنية. تمكنت تلك التقنية في توفير صور فضائية عالية الدقة تغطي الأماكن ذات الكثافة السكانية عالية، كما أسهمت تلك التقنية أيضاً في ترشيد الإنفاق الحكومي، حيث وفرت نفقات شراء الصور الفضائية، والتي وصل التقدير السنوي حوالي 300 مليون جنيه مصري. كما يتم توظيف تلك التقنيات في الكشف عن مخالفات البناء، ورصد وتحديد حالات التعدي على أراضي الدولة (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، 2021). ولم يتوقف هذا الأمر عن ذلك، فمن خلال نجاح الدولة المصرية في تدشين قدرتها المعلوماتية عبر بناء قاعدة بيانات محدثة ومؤمنة، تم سحب الأمر إلى معاقبة الأفراد الذين اعتدوا على الأراضي الزراعية بحذفهم من بطاقة التموين. وقد استعانت لجنة استرداد أراضي الدولة بتلك التقنية والتي أسهمت في رصد الكثير من المخلفات وقد وبلغ العائد الاقتصادي حوالي 8 مليار جنية في مايو 2019 (الصفحة الرسمية لرئاسة مجلس الوزراء المصري، 2022).

5. تحديث بيانات مستحقي السلع التموينية

تعد منظومة الدعم من أهم التحديات التي تواجه الدولة المصرية طوال السنوات الماضية، فتم تبنى عدد من السياسات واتخاذ عدة قرارات تهدف لإصلاح تلك المنظومة من أجل توجيه الدعم إلى مستحقيه. حددت وزارة التموين والتجارة الداخلية عدة معايير لاستبعاد الأفراد الذين لا يستحقون الاستفادة عن منظومة دعم السلع التموينية تتمثل تلك المعايير في (الدخل والإنفاق والامتلاك) (مركز دعم واتخاذ القرار،2022). حيث تبنت الوزارة عملية تحديث بيانات مستحقي الدعم، وتنقية البطاقات التموينية بشكل منتظم. سبق هذا بناء منظومة معلوماتية من خلال تسجيل جميع المستفيدين على قاعدة بيانات دقيقة وحذف غير المستحقين من خلال رصد والتعرف على حركة دخول وخروج الاموال من الحسابات البنكية لكافة أفراد المجتمع، وذلك لتحديد الفئات المستهدفة والاولى بتقديم الدعم واصدار كروت ذكية خاصة لتلك الفئات لتتمكن من الحصول على الدعم، والسيطرة على تسريب الدقيق والسلع الغذائية الأخرى (حسين وغانم، 2021). كما بلغ عدد مستحقي الدعم السلع بعد التنقية 64 مليون مواطن، ومستحقي الخبز 71 مليون مواطن (الصفحة الرسمية لوزارة التموين والتجارة، 2022). ومن ناحية أخرى، عزى نائب رئيس الهيئة العامة للسلع التموينية، أسباب انخفاض بعض

التقديرات بمشروع موازنة الهيئة للسنة المالية 2023/2022 لترشيد النفقات ببعض البنود منها تنقية بيانات البطاقات التموينية المستمر والذي أسفر عن توفير نحو 600 مليون جنيه (تعلب وعبد القادر، 2022).

جاء هذا الأمر نتيجة اهتمام القيادة السياسية بأهمية القدرة المعلوماتية، تجلى هذا في تصريحات الرئيس السيسي، وتأكيده على ضرورة تعزيز القدرة المعلوماتية والرقمية من أجل توفير الخدمات والسلع للمواطنين وكشف التحايل والفساد. ومن أبرز تصريحاته "ليا بطاقة في المنيا بأسمى بيصرف بيها تموين.. الرقمنة اللي بنعملها الهدف منها إننا أكون شايفين كويس.. وشايفين المجتمع كويس حتى يأخذ كل إنسان حقه" (القناة الرسمية لرئاسة الجمهورية، 2021). تشير تلك التصريحات على مدى وعى صانعي القرار المصري والقيادة السياسية بأهمية القدرة المعلوماتية مما تجعل المجتمع أكثر وضوحًا ومقروءاً ويحد من التحايل والفساد.

النتائج والتوصيات:

أولاً: نتائج الدراسة

توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج على المستوى النظري والعملي كما يلي:

1. أضحت القدرة المعلوماتية أحد الموارد الرئيسية الهامة التي تستند إليها الدولة الحديثة في الحكم، والتى تؤثر على قدرة الدولة ومخرجات السياسات العامة، فهي أداة تخطيط أساسية لا غنى عنها بالنسبة لصانع القرار.
2. تسهم القدرة المعلوماتية في جعل المجتمع أكثر وضوحًا ومقروءاً بالنسبة للدولة، حيث تعزز اتساع معرفة الدولة عن مواطنيها وأنشطتهم عبر تدشين بنية معلوماتية محدثة ومحكمة ومؤمنة.
3. تجسد القدرة المعلوماتية للدولة جوهر علم السياسة " من يحصل على ماذا ومتى وكيف" فمن خلال تلك القدرة المعلوماتية تدعم صانعي القرار في توزيع الموارد ومنع الاحتيال وتوفير السلع والخدمات العامة.
4. حددت الدراسة أربع مؤشرات للقدرة المعلوماتية:(الانتظام في إجراء التعداد السكاني، وجود هيئة لمعالجة البيانات الإحصائية، حصر الأراضي والثروة العقارية، وجود بنية معلوماتية رقمية وتحسين منظومة التسجيل المدني).
5. حددت الدراسة أربع فوائد للقدرة المعلوماتية والتي قد تنعكس على قدرة الدولة وهي: (السيطرة على الاحتيال والفساد وبالأخص حل مشكلة الراكب المجاني، تحسين تخطيط السياسات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة،

تعزيز تغلغل الدولة في المجتمع أو تعزيز سلطة البنية التحتية الاجتماعية، المساعدة في توفير وتحسين الخدمات العامة).

6. في إطار إعادة بناء قدرات الدولة المصرية بعد تعرضها لسلسة من الاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار السياسي، سعت الدولة المصرية بشكل قوى منذ عام 2014 إلى تعزيز قدرتها المعلوماتية، بدءًا من إجراء التعداد السكاني 2017، مروراً بتعزيز دور الجهاز المركز للتعبئة العامة والإحصاء، كما تسعى نحو تدشين قاعدة بيانات رقمية وتطوير منظومة التسجيل المدني، علاوة على تبني مشروعات تتعلق بتحديث نظام تسجيل وحصر الأراضي والعقارات، وتحديث بيانات مستحقي السلع التموينية وايصاله لمستحقيه.
7. نجحت الدولة المصرية في استيفاء مؤشرين للقدرة المعلوماتية (إجراء تعداد سكاني (2017) –ووجود هيئة لمعالجة البيانات الإحصائية، كما تزايد نشاط ودور "الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء"، بينما حتى هذه اللحظة لم يتم تفعيل مؤشر حصر الأراضي والعقارات وتكويدها وتسجلها رقمياً، ويعزى هذا لحداثة تبني الدولة المصرية لهذا النهج وهي في المراحل الأولى من التنفيذ، أما تحسين منظومة التسجيل المدني، ووجود بنية رقمية، فقد اتخذت الدولة خطوات كبيرة ومازالت مستمرة لبناء قاعدة معلوماتية رقمية محكمة ومترابطة.

ثانياً: مقترحات الدراسة

تقدم الدراسة عدد من المقترحات سواء على المستوى النظري والعملي:

1. **على المستوى النظري**، تقترح الدراسة عدة موضوعات يتم مناقشتها في عدد من الدراسات البحثية القادمة على سبيل المثال:

- دراسة العلاقة بين القدرة المعلوماتية للدولة والاستقرار السياسي، وكذلك العلاقة بينها وبين الشرعية السياسية، علاوة على دمج موضوع القدرة المعلوماتية للدولة في إطار دراسات السلام وإعادة بناء الدولة في مرحلة ما بعد الصراعات.
- الاهتمام بإجراء دراسات مقارنة بين طبيعة القدرة المعلوماتية ومخرجات السياسات العامة بين عدة بلدان متقاربة على الصعيد الجغرافي.

- ضرورة دراسة العوامل المؤثرة أو الظروف التي تدعم القدرة المعلوماتية للدولة، وهذا يتطلب التوسع في إجراء دراسات مقارنة.

على المستوى العملي:

- ضرورة استمرار الدولة المصرية في بناء وتحسين قدرتها المعلوماتية.
- –ضرورة تطوير، وتوفير أطر تشريعية تعمل على تدعيم القدرة المعلوماتية للدولة.
- –إعداد خريطة زمنية للانتهاء من مشروعات بناء البنية التحتية الرقمية.
- –ضرورة الإسراع في تنفيذ مشروع الرقم القومي للعقارات لما له من انعكاسات إيجابية في زيادة الحصيلة الضريبية من الثروة العقارية، وتحديث مؤشر تسجيل الملكية وفقا للبنك الدولي.
- ضرورة التنسيق بين مؤسسات الدولة ومشاركة القطاع الخاص في مشروعات بناء البنية التحتية المعلوماتية والرقمية للدولة.
- ضرورة الاستثمار في الرأس المال البشري ونشر الثقافة المعلوماتية في المجتمع.

المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية

-الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (2022). مصر في أرقام، القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (2018). نتائج التعداد الاقتصادي الخامس 2018/2017، القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

-الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (2017)، تعداد –السكان وظروف سكنية–محافظات، سبتمبر. القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

-الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (2021)، مشروع حصر الثروة العقارية. القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. (2022) ، بيان صحفي: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية تصدر تقرير حصاد أعمال مشروعات التحول الرقمي ومشروع البنية المعلوماتية المكانية (المركز الوطنى للبنية المعلوماتية المكانية NSDI) .

- الموقع الرسمي وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. (2022) ، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية تتلقى تقرير بإنجازات مشروعات التحول الرقمي المحققة حتى شهر يناير 2022، 20 مارس ، https://mped.gov.eg/singlenews?id=1069&lang=ar (تاريخ الدخول 18 أكتوبر 2022).

- الموقع الرسمي لوزارة الصحة المصرية.(2022)، الدكتور خالد عبدالغفار يستعرض إنجازات مبادرات الصحة العامة ومنظومة التأمين الصحي الشامل وحملات التطعيم ضد كورونا، 6 يوليو، https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Preview.aspx?id=16297،(تاريخ الدخول 20 أكتوبر 2022).

- الموقع الرسمي وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. (2021)، أبرز إنجازات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في عهد الرئيس السيسي (ربط 75 قاعدة بيانات حكومية). 21 يوليو ، https://mcit.gov.eg/ar/Media_Center/Latest_News/News/63428 (تاريخ الدخول 5 مايو 2022).

- الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية (2018)، المؤتمر الوطني السادس للشباب، 29 يوليو، shorturl.at/dyKVX، (تاريخ الدخول 30 أكتوبر 2022).

- الموقع الرسمي لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مصر الرقمية، https://mcit.gov.eg/ar/Digital_Egypt (تاريخ الدخول 22 أكتوبر 2022)

- الموقع الرسمي للهيئة العامة والرعاية الصحية.(2022)، رئيس هيئة الرعاية الصحية بمجلس الوزراء يستعرض إنجازات الهيئة خلال النصف الثاني من العام المالي 2021/2022، 27 أكتوبر، متاح على الرابط: https://gah.gov.eg/blogdetials.php?id=270 (تاريخ الدخول 8 نوفمبر 2022).
- الموقع الرسمي الهيئة العامة للاستعلامات. (2017)، الرئيس السيسي: يجب على الحكومة تحليل نتائج التعداد السكاني للوقوف على مؤشراتها، 30 سبتمبر، https://sis.gov.eg/Story/149891?lang=ar، (تاريخ الدخول 14 ابريل 2022).
- الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات. (2018)، الرئيس السيسي يشهد جلسة "المشروع القومي للبنية المعلوماتية للدولة" بمؤتمر الشباب، 29 يوليو، shorturl.at/muDL7 (تاريخ الدخول 27 إبريل 2022)
- الموقع الرسمي الهيئة العامة للاستعلامات. (2021) ، وزيرة الصحة: المبادرات الرئاسية ساهمت في تحسين المؤشرات الصحية للدولة، 7 ابريل ، shorturl.at/dBMP5 ، (تاريخ الدخول 20 أكتوبر 2022).
- الصفحة الرسمية المركز الإعلامي لرئاسة *مجلس الوزراء المصري. (2022) ، بيان:* رئيس الوزراء يتابع سير العمل بمنظومة المتغيرات المكانية، 16 أكتوبر ،shorturl.at/AEOTX ، (تاريخ الدخول 22 أكتوبر 2022).
- الصفحة الرسمية – المركز الإعلامي لرئاسة مجلس الوزراء المصري. (2021)، تقرير في إطار خطة الدولة المتكاملة للتحول الرقمي وتطبيق سياسات الحوكمة: تطوير ورفع كفاءة منظومة الشهر العقاري والتوثيق، 27 أكتوبر، shorturl.at/ciQ16 (تاريخ الدخول 28 أكتوبر 2022).
- الصفحة الرسمية المركز الإعلامي لرئاسة مجلس الوزراء. (2021)، رئيس الوزراء يتابع الخطوات التنفيذية لمشروع حصر وإدارة الثروة العقارية وتخصيص رقم قومي للعقارات، 10 يناير ، https://rb.gy/fli4ip ، (تاريخ الاطلاع 25 أكتوبر 2022).
- الصفحة الرسمية لرئاسة الوزراء. (2021) ، رئيس الوزراء يعقد اجتماعا مع ممثلي بعثة البنك الدولي المعنية بمنظومة تسجيل الأراضي والعقارات، 14 ابريل ، https://rb.gy/mh3str، (تاريخ الدخول 25 أكتوبر 2022).
- الصفحة الرسمية وزارة التموين والتجارة الخارجية. (2022) صرف مستحقات المواطنين الذين شملهم الزيادة الاستثنائية للحماية، 7 سبتمبر ، https://rb.gy/eneu0k
- الصفحة الرسمية وزارة التموين والتجارة الخارجية. (2022) صرف مستحقات المواطنين الذين شملهم الزيادة الاستثنائية للحماية، 7 سبتمبر ، https://rb.gy/eneu0k
- الصفحة الرسمية لوزارة الصحة والسكان المصرية. (2022) – وزير التعليم العالي والقائم بأعمال وزير الصحة والسكان: ميكنة 30 مشروعا صحيا في إطار سياسة الدولة للتحول الرقمي، 6 يناير، shorturl.at/deUV3 (تاريخ الدخول 17 أكتوبر 2022).

- الصفحة الرسمية لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. (2019)، بيان صحفي: وزارة التخطيط تعقد المؤتمر الحواري حول "التخطيط لمستقبل مصر" في ضوء نتائج التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام 2017، 18 يونيو، shorturl.at/gEHL4 ، (تاريخ الدخول 23 أكتوبر 2022).
- القناة الرسمية لموقع رئاسة الجمهورية. (2021)، الرئيس عبد الفتاح السيسي يفتتح عدد من مشروعات الإسكان بديل المناطق غير الآمنة، 16 أكتوبر،
- المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة. (2021). تصنيف مصر في مؤشرات الحوكمة، القاهرة: المعهد القومى للحوكمة.
- بركات، خيرت (2020). الاستراتيجية الوطنية لتطوير النظام الإحصائي في مصر، الموقع الرسمي للجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، shorturl.at/vIMP6، تاريخ الدخول 15 إبريل 2022.
- حسين، مجدي محمد، غانم،محمد حسين (2021)، آليات ترشيد سياسة الدعم في مصر :بالتركيز على دعم السلع التموينية ودعم الخبز، المجلة العلمية للبحوث التجارية: كلية التجارة –جامعة المنوفية، ع3 ، يوليو، ص 150–160.
- عبد القادر، محمد وتعلب، ابتسام. (2022)، "تصريح: نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للسلع التموينية–هيئة السلع التموينية للبرلمان: تنقية بيانات البطاقات أسفرت عن توفير 600 مليون جنيه"، المصري اليوم ، 19 مايو ، https://rb.gy/7pk9tc، (تاريخ الدخول 14 يونيو 2022).
- طه، شرين. (2021)، خبراء: إصدار آلية الرقم القومي يغير خريطة مصر ويعزز فرص التصدير يعتبر نقلة حضارية لخدمة أهداف ومشروعات التنمية المستدامة، *المال*، 12 يونيو، https://rb.gy/prinbe، (تاريخ الدخول 28 مايو 2022)
- مدحت نافع. (2018)، قراءة تحليلية في بيانات التعداد السكاني لمصر 2017، مجلة الديمقراطية، مج 18،
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. (2022)، جهود على طريق التنمية: الرقمنة في مصر، القاهرة، مجلس الوزراء.
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. (2021)، الصحة الرقمية: اتجاه متزايد ومستقبل واعد، القاهرة، مجلس الوزراء.
- هلال، على الدين. (2021)، مصر فى المؤشرات العالمية للحوكمة، الأهرام، 21 فبراير،shorturl.at/fuAFU (تاريخ الدخول 28 مارس 2022).
- هنتجنتون، صموئيل. (1993)، النظام السياسي لمجتمعات المتغيرة، (ترجمة سمية فلوعبود)، دار الساقي، بيروت.
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. (2016). استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 .

ثانياً: مراجع باللغة الأجنبية

- Acemoglu, D., Moscona, J., & Robinson, J. A.(2016).State Capacity and American Technology: Evidence from the Nineteenth Century.The American Economic Review, 106 (5), 61-67.
- Acemoglu, D., Garcia-Jimeno, C., & Rohinson, J.A. (2015). State Capacity and Economic Development: a Network Approach. The American Economic Review, 105(8), 2364- 2409.

- Andersen,D,et.al.(2014).State Capacity and Political Regime Stability.Democraization ,21(7),1305-1325.
- Besley, T., & Persson, T. (2009).The origins of state capacity: Property rights, taxation, and politics. American Economic Review, 99 (4), 1218–1244.
- Besley, T., &Persson, T. (2010).State Capacity, Conflict, and Development.Econometrica, 78(1), 1-34.
- Brambor, T, et.al. (2020). Information Capacity Dataset.Retrieved from https://datafinder.qog.gu.se/dataset/icd. (accessed on May 28,2022).
- Brambor,T, et.al. (2020).The Lay of the Land: Information Capacity and the Modern State.Comparative Political Studies , 53(2) ,175–213.
- Cingolani,L. (2013).The State of State Capacity: a review of concepts, evidence and measures,Masstrich Univeersity,Working Paper Series on Institutions and Economic Growth: IPD WP1.
- Cingolani, L.(2022).Infrastructural state capacity in the digital age: What drives the performance of COVID-19 tracing apps? Governance, 1–23.
- D'Arcy, M.,& Nistotskaya, M. (2017), State First, Then Democracy: Using Cadastral Records to Explain Governmental Performance in Public Goods Provision. Governance, 30: 193-209.
- D'Arcy, M.,& Nistotskaya, M .(2020),State Capacity, Quality of Government, Sequencing and Development Outcomes,In :A.Bågenholm,M.Bauhr,M.Grimes,&B.Rothstein (Eds.),Oxford Handbook of the Quality of Government. Oxford: Oxford University Press.
- Deutsch, K.W.(1963).The Nerves of Government: Models of Political Communication and Control.New York:Free Press.
- Egeler, R , et.al.(2013). The relevance of census results for a modern society. JahrbücherfürNationalökonomie und Statistik, 233 (3).
- Berwick,E.&Christia,F.(2018).State Capacity Redux: Integrating Classical and Experimental Contributions to an Enduring Debate. Annual Review of Political Science, 21,71-91.
- Evans, P. B., Rueschemeyer, D., & Skocpol, T. (Eds.). (1985).Bringing the State Back .Cambridge: Cambridge University Press.
- Brown, F .(2022).Governance for Resilience: How Can States Prepare for the Next Crisis? Carnegiee, May 23.Washington:CARNEGIE.
- Fukayma, F.(2012).The strange absence of the state in political science, The American Interest.Retrived from https://www.the-american-/ (accessed on May 28,2022).
- Fukuyama, F.(2013).What Is Governance? Governance, 26(3), 347–350.
- Fukuyama, F.(2014).Political Order and Political Decay: From the Industrial Revolution to the Globalization of Democracy.New York: Macmillan.
- Fukuyama, F.(2020).The Pandemic and Political Order, Foreign Affairs.Retrived from https://www.foreignaffairs.com/ political-order.(accessed on April 22,2022).

- Hamm, P , et.al.(2012).Mass privatization, State Capacity, and Economic Growth in Post-Communist Countries. American Sociological Review, 77(2), 295–324.
- Hanson, J.,& Sigman,R.(2020).Leviathan's Latent Dimensions: Measuring State Capacity for Comparative Political Research.The Jornal of Politics,83(4).
- Hendrix ,C.(2010).Measuring State Capacity: Theoretical and Empirical Implications for the Study of Civil Conflict. Journal of Peace Research, 47(3), 273–285.
- Jackson , et.al.(2018), Civil registration and vital statistics in health systems, Bull World Health Organ. doi: 10.2471/BLT.18.213090.
- Yoon,J.(2009).The Role of State Intervention in the Financial Sector: Crisis Prevention, Containment, and Resolution, ADBI Working Paper Series.
- Ikubaje, G. J, &Bel-Aube, S.N.(2016).Civil Registration.Vital Statistics and Effective Public Sector Governance and Service Delivery in Africa.Open Journal of Political Science, 6(2).
- Kaldor, N .(1963).Will underdeveloped countries, learn to tax?, Foreign Affairs.Retrived from https://www.foreignaffairs.com/articles/asia/1963-01-01/will-underdeveloped-countries-learn-tax. (accessed on June 19,2022).
- Kanat, B. S .,& Oskenbayev,A.Y.(2020).State Capacity in Responding to COVID-19 ,International Journal of Public Administration,(44)1,11.
- Lasswell,H .(1936).Politics; Who Gets What, When, How. New York: Whittlesey House.
- Lee, M .,& Zhang,N. (2013).The Art of Counting the Governed: Civil War, Census Accuracy, and State Presence. Center on Democracy, Development, and the Rule of Law, Stanford University, Working Paper.
- Lee, M .,& Zhang,N. (2016). Bringing Legibility Back In: The Informational Foundations of State Capacity, The Journal of Politics, 79(1), 118-120
- Levi, M .(1988).Of Rule and Revenue. Berkeley: University of California Press.
- Lindvall,J .,& J, Teorell.(2016).State Capacity As Power: A Conceptual Framework, STANCE Working Paper Series, No. 1, Department of Political Science, Lund University.
- Luna, S.(2017).Capturing Sub-National Variation in State Capacity: A Survey-based Approach. American Behavioral Scientist, 61 (8), 2017, 887-907.
- Mann, M.(1984),The Autonomous Power of the State: Its Origins, Mechanisms and Results. European Journal of Sociology, 25(2), 185-213.
- Mann, M.(1986).The Sources of Social Power: a History of Power from the Beginning to AD 1760. Cambridge: Cambridge University Press.
- Mann, M. (2008).Infrastructural Power Revisited. Studies in Comparative International Development ,43(3),355-365.
- Marc, Q.(2019).Fragmented State Capacity External Dependencies, Subnational Actors, and Local Public Services in Bolivia.Wiesbaden, Germany: Springer.

- Minister of Communication and Information Technology.(2021), Egypt Among Top 10 Improvers in Digital Inclusion, February. Retrieved from https://mcit.gov.eg/en/Media_Center/ (accessed on May 17,2022).
- North,D. (1981).Structure and Change in Economic History.NewYork: Norton.
- Oxfordinsights.(2020).Government AI Readiness 2020.Canada:IDRC&CRDI.
- Peters,G .(2016).Civil Registration and Vital Statistics as a Tool to Improve Public Management, August. Canada:IDB.
- Phillips, D.,et.al.(2015).Are Well Functioning Civil Registration and Vital Statistics Systems Associated with Better Health Outcomes? The Lancet, 386(10001).
- Phillips, D ,et.al . (2018).How useful are registered birth statistics for health and social policy? A global systematic assessment of the availability and quality of birth registration data,.Population Health Metrics.
- Rauch, J.,& Evans,P.(2000).Bureaucratic Structure and Bureaucratic Performance in Less Developed Countries.Journal of Public Economics, (75) 1, 49–71.
- Scott, J .(1998),Seeing Like a State: How Certain Schemes to Improve the Human Condition Have Failed. New Haven, CT: Yale University Press.
- Simon, S .(2017).Leviathan Lost: The Impact of State Capacity on the Duration and Intensity of Civil Wars. Retrieved from
- Sobek,D .(2010).The Role of State Capacity in Civil Wars.Journal of Peace Research.(47), 3, May,267-271.
- Sofier, H.D.(2012).Measuring State Capacity in Contemporary Latin America.Revista de Ciencia poLítica ,(32) 3 ,585-598.
- Sofier,H.D.(2013).State Power and the Economic Origins of Democracy,Studies in Comparative International Development,(48)1,1-22.
- Soifer, H. D.(2008).State Infrastructural Power: Approaches to Conceptualization and Measurement..Studies in Comparative International Development, (43),231–251 .
- The Economist. (2017). The world's most valuable resource is no longer oil,but data,May 6.Retrieved from:oil, but data, , May 6,
- Tilly, C. (1992), Coercion, capital, and European states, AD 990-1992. Cambridge, MA: Blackwell.
- Tilly, C.(1975).The Formation of National States in Europe. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- UN (2020).E-Government Survey (2020-Digital Goveronment in the Decade of Action for Sustainable Development .Newyork .UN.
- United Nations Department of Economic and Social Affairs. (2014). Principles and recommendations for a vital statistics system. New York:UN.

- UN-Department of Economic and Social Affairs Statistics Division. (2017). Principles and Recommendations for Population and Housing Censuses. New York:UN.
- United Nations (2021). Handbook on Civil Registration and Vital Statistics Systems: Management, Operation and Maintenance Revision-1. New York:UN.
- United Nations. (2021). The Sustainable Development Goals Report 2021.New York:UN.
- Weber, M. (1965). Politics as a Vocation? Philadelphia: Fortress Press.
- WGI. (2020). The Worldwide Governance Indicators. Washington: WB.
- Whitehead, L. (1995). State organization in Latin America since 1930. In, Bethell,L. .The Cambridge History of Latin America, Cambridge: Cambridge University Press.
- Williamson, I., & Enemark,S.(1996).Understanding Cadastral Maps. The Australian Surveyor, (41) 1, 38-54.
- World Bank.(2020).Bulletin Board on Statistical Capacity-Egypt,Arab Rep.Retrieved from https://data.worldbank.org/indicator/IQ.SCI.OVRL?locations=EG.

Yen, W-T ,et.al. (2022).The imperative of state capacity in public health crisis: Asia's early COVID-19 policy responses . Governance, 35(3), 777– 798.